مجلة المعجمية - تونس

ع 14-15

1999

جمع المدونة اللغوية
بين القاعدة والشذوذ

بحث : منية الحمامي

إن ثنائية القاعدة والشذوذ هي ثنائية جردها الدرس اللغوي العربي القديم وصاغها النحاة بعد أن استكملوا تقعيدهم للغة العربية واستنباط نظامها الداخلي وضبط منظومة قواعدها وأقيستها. ولا يمكن أن نفهم هذه الثنائية في تعالقها مع الدرس المعجمي والنحوي إلا إذا استكشفنا طبيعة الجهود التي مهدت للتقعيد والتقنين : إذ أن اللغويين العرب لم يتوصلوا إلى هذا الجهد التنظيري إلا بعد عمل وصفي استقرائي انطلق من ملاحظة اللهجات العربية في واقع استعمالها لرصد المطرد من الظواهر فيها، وإرجاع الجزئي إلى كلي جامع. ولكنهم وضعوا لهذا الوصف والاستقراء حدودا وضوابط وقفت به عند بعض اللهجات العربية الفصيحة مكانا، وعند حدود القرن الثاني زمانا. فمنطلق الجهود اللغوية العربية إذن لم يكن استنباط القواعد، ولا تبويب المعطيات اللغوية، وإنما جمع المادة اللغوية من أفواه مستعمليها. وهذا الجمع هو الذي اقتضى تلك الرحلات من اللغويين إلى البادية بحثا عن اللغة الفصيحة، وعن المتكلم النموذج.

إن المادة المجموعة قد خضعت لشروط وضوابط وضعها اللغويون، ولا يمكن أن نفهم هذه الضوابط والمقاييس إلا في ضوء الكشف عن الغاية التي ارتسمها جامعو اللغة لجهودهم. إذ أن ضبط ما يعرف بالمدونة اللغوي (le Corpus) يخضع للغاية التي يحددها اللغوي أو الواصف لعمله. فإذا كان وصف اللغة في الدرس اللساني الحديث يتأسّس على ضبط ما به تحقق وظيفتها المركزية وهي التواصل وتحقيق الفهم والإفهام، فإن ضبط المدونة لا بد أن يراعى فيه هذا المعطى، أي أن تكون المدونة المجموعة ممثلة لشروط التخاطب والتواصل والإبلاغ بين المستعملين. في حين أن منطلقات الوصف عند علماء اللغة العرب، في النحو والمعجم، كانت مختلفة تماما، إذ أن عنايتهم باللغة العربية وجمع مادتها وتدوينها كان الدافع الرئيسي إليها هو حماية النص القرآني الكريم من خطرين :

أ) من اللحن، أي أن يلحن المسلمون في تلاوته فيحرفوا معانيه ومقاصده.

ب) والخطر الثاني هو أن يصبح ألغازا ويستغلق فهمه على الوافدين إلى الدين الإسلامي.

ومن هنا تتحدد غاية الجهد اللغوي في ضبط فصاحة القرآن وضمان بيانه ووضوحه لمتعلميه، وهذه الغاية يصرح بها اللغويون في مصنفاتهم : «إن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة»(1).

لذلك كان من شروط المادة اللغوية المجموعة بالنسبة إلى علماء اللغة أن تكون ممثلة للغة القرآن، وكان على اللغوي أن يعتمد نماذج من اللغة العربية ذات قيمة تمثيلية ليس بالنسبة إلى مختلف أشكال الاستعمال اللغوي المتداولة في عصر التدوين والجمع وإنما بالنسبة إلى الخصائص الأسلوبية والدلالية والتركيبية للنص القرآني، والتي جعلت منه نصا معجزا. بل إن معجزته كانت من جنس ما اشتهر به قوم الرسول: البيان. من هنا نستنتج أن من الغايات الأولى والمقاصد التي حركت عملية الجمع عند اللغويين العرب هي تحصين النص القرآني من الخارج بإيجاد لغة ماوراء لغة النص - بمعنى (un métalangage) - تكون إطارا مرجعيا له يضيئه ويفسر ما استغلق على الفهم من ألفاظه ومعانيه وأساليبه. واستتباعا لهذا المنطلق أقبل اللغويون على جمع المادة بفكرة مسبقة تتمثل في اعتبار صور الإنجاز اللغوي على ألسنة العرب ليست كلها في نفس المستوى من النقاء والفصاحة. وهي لذلك يجب أن ترتب في مراتب ودرجات وأن تصنف. وهذه الدرجات تضبط بالنسبة إلى القرآن إذ حمايته هي كما أسلفنا الهدف الأساسي من جمع المادة اللغوية وتدوينها. وقد أفضى التصنيف إلى تمييز صنفين من لهجات العرب : صنف لغته لا يشك في فصاحتها وهي النموذج ومصدر الاحتجاج والاستشهاد وصنف آخر لا يُطمأنّ إلى فصاحة لسانه وينبغي لذلك استبعاده وإقصاؤه من دائرة الحُجِّية.

وبذلك تراوح أخذهم عن القبائل بين إطلاق الأخذ عن لهجات بعض القبائل ورفض الأخذ عن لهجات بعض آخر. ومعروف أن أول من أحصى القبائل التي اعتمدت في جمع اللغة وتلك التي أخرجت من دائرة الاستشهاد هو أبو نصر الفارابي

(1) ابن جني : الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1952-1956 (3 أجزاء)، ج1، ص 246.

في كتابه «الحروف» إذ قال «فتعلّموا (2) لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن اشدّهم توحّشا وجفاء وابعدهم إذعانا وانقيادا، وهم قيس وتميم وأسد وطيء، ثم هذيل. فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنهم لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المحيطة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل مصر» (3). على أن ما نقل عن هذه القبائل لم يكن كله مشافهة وسماعا مباشرا من المستعملين بل شمل أيضا مروياتهم عن سابقيهم، وما كانوا قد دونوه وحفظوه عن أسلافهم، فنقله الرواة عنهم.

مانضيفه بشأن هذه القبائل المعتمدة هو أن الضابط في اختيارها هو أساسا ضابط مكاني جغرافي، إذ روعي فيها موقعها الجغرافي فأفضل المواقع أن تكون وسط الجزيرة بعيدة عن الأطراف، لتكون بذلك في منأى عن الاختلاط بالقبائل الأخرى أو الأمم الأعجمية المجاورة. فبقدر ما تبتعد القبائل في موقعها الجُغرفي عن الحدود تتصف لهجتها بالنقاء والفصاحة، وترتقي إلى مرتبة اللهجة «الحجة».

وكان من نتائج التقيد بهذا الضابط أن أهملت لهجات جملة من القبائل العربية، ولم تشمل عملية الوصف والاستقراء التي مارسها اللغويون إلا قسما من استعمال العربية، وليس كل العربية. ومعنى هذا أن هذه المادة التي ستعتمد مدونة لاستنباط القواعد منها هي مادة منقوصة لا تمثل كل العربية.

واختيار اللغويين لهذه القبائل واعتمادها مصدرا لجمع المدونة اللغوية وتصنيفها في درجة واحدة من الفصاحة قد استتبع ظاهرة أخرى هي ظاهرة الجمع والتحصيل للمادة اللغوية، دون تخصيص للنموذج (Le modèle)؛ ذلك أن علماء اللغة رغم ملاحظتهم لكثير من الاختلافات اللهجية بين هذه القبائل التي أخذوا عنها، وتسجيلهم لتلك الاختلافات، اعتبروها كلها حجة. ولم يجوزوا رد «لغة» (بمعنى لهجة) بصاحبتها لانها ليست أحق بذلك من رسيلتها. ولئن كان هذا الحكم مقبولا من وجهة نظر لسانية إذ لا مجال في اللسانيات للحديث عن تفاضل بين الألسنة في مستواها الفصيح أو اللهجي،

(2) يقصد علماء البصرة والكوفة الذين جمعوا اللغة بين سنة 90 و 200هـ.

(3) أبو نصر الفارابي : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970، ص 147.

إذ أن مقياس التفاضل الوحيد هو قدرة كل لسان على تأمين وظيفة التواصل بين متكلميه؛ فإن منهج الدراسة والوصف يقتضي التمييز بين المستويات اللغوية وعدم الخلط بين لغة وأخرى في تدوين الرصيد المعجمي وفي التقعيد واستخراج المنظومة الداخلية لقواعد كل لغة. إن ظاهرة اختلاف اللغات واعتبارها مع ذلك «حجة»، تستدعي منا التوقف لمساءلة هذه المصادرة أو المسلّمة التي أخذ بها اللغويون وبنوا عليها وصفهم للغة العربية ووضعهم لقواعدها. ولقد وعى اللغويون كما أسلفنا، بالفوارق اللغوية الموجودة بين اللهجات العربية المعتمدة في التدوين، وتجلت هذه الفوارق في مستوى أصواتها أو صيغ كلماتها أو دلالات مفرداتها، وحتى بعض تراكيبها. لكنهم لم يتساءلوا هل أن هذه اللهجات المختلفة لا تخرج عن أن تكون صورا مختلفة للفصحى، أم إنها لغات قبائل لا علاقة لها بالفصحى بل هي أنظمة مستقلة عنها.

إن من الثابت اليوم، ومن منظور القراءة اللسانية في مقاربتها الزمانية التطورية (Approche diachronique / évolutive)، أنه قد حدث لبس في أذهان اللغويين إزاء هذين الاحتمالين، فما كانوا يعتبرونه «لُغَات» كان في الواقع لهجات، صهرتها فيما بعد لهجة قريش التي كتبت لها الغلبة، لكن اللغويين نظروا إليها على أنها صور مختلفة للغة الفصحى، وكان ذلك هو الأساس المقبول بالنسبة إليهم. فاللهجات في واقعها هي صور الإنجاز الكلامي المتداول في لغة التخاطب اليومي بين المتكلمين العرب بمختلف القبائل التي ينتمون إليها، ولكنهم كانوا إذا ما أرادوا أن يخرجوا اللغة اخراجا إنشائيا إبداعيا، يلجأون إلى تلك اللغة المشتركة بين جميع العرب : لذلك كانت لغة الشعر والخطابة وغيرها من ضروب الإنشاء لغة تكاد تكون موحدة بين القبائل العربية.

وإن خصيصة هذه اللغة المشتركة، أنها تختلف عن لغة التخاطب اليومي في القبيلة. وهي لغة وسطى قد نشأت بفعل جملة ظروف اقتصادية وثقافية قبل الإسلام وزاد الإسلام من انتشارها ورسوخها بفعل العامل الديني العقائدي، وجعلت من لهجة قبيلة عربية هي قريش ترتقي من المستوى اللهجي إلى المستوى الفصيح. فقد تركت هذه اللهجة - بحكم تلك العوامل الاقتصادية التي جعلت من الحجاز القطب الديني الذي يستقطب عرب القبائل الأخرى - الغريب، واقترضت بعض الظواهر من سائر القبائل بفعل ما قام بينها من علاقة تداخل وتأثر وتأثير في إطار ما يعرف اليوم لسانيا بـ «التداخل اللغوي»

(L'interférence linguistique). فقد كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية. وقريش يسمعون لغات العرب. فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به وصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ. وكانت تلك الظروف هي التي هيّأت لبيئة معينة في شبه الجزيرة فرصة ظهور لهجتها ثم ازدهارها، والتغلب على اللهجات الأخرى.

إن جملة هذه العوامل قد أفضت إلى وجود مستويين في اللغة العربية : مستوى الفصحى التي تستعمل في إنشاء الشعر والخطابة وسياقات التواصل الرسمية والإبداعية، ومستوى اللهجة المتداولة في لغة التخاطب اليومي. ولكن علماء اللغة لم يميزوا بين هذين المستويين وما يقتضيه كل منهما من ضوابط في وصفه وتقنينه وضبط منظومة قواعده أي من منهج خاص في الدراسة والوصف والاستقراء. وقد كان من نتائج هذا الخلط بين الفصيح واللهجي أنهم اهتموا في دراستهم بمستوى واحد هو مستوى الفصحى. وقد وجه هذا الاهتمام رحلاتهم إلى البادية ومنهج أخذهم عن القبائل العربية، فاعتبروا لهجات البعض صورا مختلفة للفصحى، ولم يناقشوا هذه المسلّمة، أو ينزّلوا هذا الاختلاف في إطاره التاريخي من تطور اللغة العربية، ليدرس من هذه الزاوية مع البحث عن نماذج أخرى تمثّل الفصحى كالنص القرآنيّ والحديث النبوي والشعر العربيّ لاتخاذها مادة لغوية متجانسة تعتمد في استنباط منظومة القواعد للغة العربية الفصحى.

لكن جهود اللغويين كان يحركها دافعٌ رئيسيّ كما أسْلفنا، وهو الذي يفسر هذا الخطأ ويفسر ما وقع فيه الدرس اللغوي من مآخذ منهجية في مرحلة لاحقة. وهذا الدافع هو تحصين النص القرآني من الخارج بإيجاد لغة ما وراء لغته تضيئه، وتفك الالغاز عن ألفاظه ومعانيه. وهذا ما يجعل منظومة القواعد التي جردت من المدّونة اللغوية، قواعد لا تصف كل العربية وإنما تصف عربية أريد لها في نقائها وفصاحتها وخلوها من الظواهر النطقية الشاذة والغريبة، أن تكون حصنا للنص القرآني وإطارا مرجعيا له.

ولكن هذه المدونة المعتمدة نفسها مع ما اقتضته من إقصاء لأغلب اللهجات العربية لم تكن مادة متجانسة، وإنما كانت مادة متباينة مختلفة باختلاف البيئات المستعملة فيها، ولكن ذلك لم يمنع اللغويين من إقرار الحُجّية لجميع هذه اللهجات والتسليم بأنها مع اختلافها كلّها حُجَّة. وهو تسليم مطلق وصريح مثّل المخرج بالنسبة إليهم أمام عدم

تجانس هذه المادة اللغوية المتعددة البيئات والمستويات، مما أفضى في النحو مثلا إلى كثرة التفريعات على القواعد العامة، وتصنيف الظواهر التي تستعصي على الانضواء تحت القاعدة العامة، إلى شاذة أو نادرة.

فإذا كانت الظواهر المطردة، - أي الكثيرة المسترسلة نصا وقاعدة، وهي الظواهر المستعملة والتي تدعمها القاعدة، وتدعمها النصوص - موضع اتفاق، فإن الظواهر التي لم تلاحظ في الاستعمال أو النص ولم تدعمها القاعدة بل كانت تتناقض معها، هي ظواهر مردودة ومرفوضة عند علماء اللغة. وقد صاغوا لها مصطلح «الشاذ». يقول ابن جنى «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما» (+).

إن هذا التصنيف لكلام العرب إلى ثنائية (مطرد وشاذ) يتخللها صنف ثالث هو القليل، هو تصنيف نظري وغير دقيق، إذ لم يحدد كمّا واضحا، للكثرة أو الاطراد، إذا بلغته النصوص صارت مطردة أو كثيرة، وإذا نقصت عنه عدت قليلة وإذا لم تبلغه اعتبرت شاذة، وهو غير دقيق، لأنه يعرف المطرد بأنه «ما استمر وتتابع» والشاذ بأنّه «ما خالفه»، ولا يضبط الحدود الفاصلة بين الاطراد والشذوذ.

على أن الانطلاق من رصد الظواهر المطردة، وإن كان منهجا سليما لأن صياغة أحكام أو قواعد عامة تنسحب على أغلب الظواهر، ينبغي أن يسبق بمنهج استقرائيّ للوقوف على الظواهر الشائعة المطردة، ورصد ما بينها من قواسم مشتركة وإرجاع الجزئي فيها إلى كلي جامع وتجريد القانون العام الذي يحكمها وجعله منسجما على ما شابهها من الظواهر، لا يتغير في مواجهة ظواهر قليلة أو نادرة. إن السماع كآلية من آليات جمع المدونة، وكمنهج مهّد لاستنباط القواعد كانت بدايته الأولى أخذا مباشرا عن المتكلم المستعمل، ولكنه تحول تدريجيا إلى آلية للرواية أي لم تعد الصلة مباشرة بين الراوي والمتكلم بل توسطت بينهما سلسلة الأسانيد (الرواة)، ولا بدّ مع كل راوية من أن تتغيّر بعض المعطيات في المادة المنقولة، لأن هذه المرويات هي مسموعات الجيل السابق. وقد كان الانتقال من الأخذ المباشر للمادة اللغوية إلى الأخذ عن وسطاء هو المسلك الذي تدرج

(+) ابن جني : الخصائص، ج ١، ص ٩٦.

عبره اللغويون إلى استبدال أصل السماع بأصل آخر هو أصل القياس، وبذلك وقع القطع مع المصدر الرئيسي للغة والذي كان يمد الواضعين بمادة حية متغيرة ومتطورة : هو المستعمل، واستبداله بمصدر بديل هو النص أو المتن، ووقع التحول من اعتماد قياس النصوص إلى قياس التعليل.

إن آلية السماع مكنت اللغويين من الاعتماد على الاستعمال، لتجريد المعيار واستنباط القاعدة النظرية، لأن القاعدة النظرية باعتبارها تضبط حالات الاطراد، لا يمكن أن تستنبط دون أن تستند على الإنجاز العيني للظاهرة اللغوية أي على الحدث الكلامي، كما يمارسه المستعملون للغة. كما أن السماع قد وفّر مادة لغوية ضخمة، إذ كانت غايته في البداية هي جمع أكبر كمّ ممكن من المادة وتحصيله، ومن هنا نفهم غزارة التأليف المعجمي في القرون الأولى، وقد أفضى إلى ظهور معاجم مخصّصة، كمعاجم «الابل» أو «الخيل»...

إن السماع كما اقتضى من اللغويين التعامل المباشر مع الناطقين المستعملين للغة، ورصد الظواهر المطردة العامة، وتميزها عن القليلة والنادرة، قد أتاح لهم التوسل بالمنهج الاستقرائي الوصفي في جمع المدونة اللغوية من أفواه مستعمليها، وقد ميزوا في المدونة المجموعة بين ما يتصل بالمفردات أي بالرصيد المعجمي للغة العربية وهو في اصطلاحهم يؤخذ بالوضع والتلقين، وما يتصل بائتلاف المفردات والكلمات مع بعضها ويؤخذ بالقياس أي المستوى التركيبي النسقي : « لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما مالا بد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه، نحو حجر ودار (...) ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في علمه على الناس فقننوه وفصّلوه إذ قدروا على تداركه» (5).

إن هذا الشاهد من الخصائص يكشف عن تفطن العرب منذ بداية تحصيلهم للمدونة اللغوية إلى وجود مستويين في النظام اللغوي للغة العربية : مستوى غير محدود أو هو منفتح وهو **المعجم**، وهو يكتسب مع اكتساب المتكلم المستعمل للغته داخل بيئته اللغوية الأم، ومستوى ثان يمكن ضبطه في قواعد لأنه مغلق أو محدود وهو التركيب أو النظام النحوي للغة العربية، وهو الذي يوفر للمتكلم جهد سماع كل الاستعمالات

(5) نفسه، ج2، ص 42.

اللغوية، إذ باستيعابه لعدد محدود من قواعد لغته، يمكنه أن ينتج ما لا نهاية له من الجمل التي تقتضيها حاجات التواصل المتجددة ويمكنه أن يفهم كذلك من الجمل ما لم يسبق له أن استمع إليه. ولذلك ميز اللغويون في النظام اللغوي بين ما يؤخذ سماعا وهو **اللغة** في اصطلاحهم أي **المعجم** (Le lexıque)، وما يؤخذ قياسا وهو النحو أو التركيب : (La syntaxe)، وقد قال بعضهم : «إنما النحو قياس يتبع» (ابن الأنباري). إلا أن هذا التمييز لم يحجب عن اللغويين جانبا من النسقية (L'aspect systématique) يخضع له المعجم أيضا ويتصل ببنية الكلمة العربية ومختلف الصيغ التي تحكمها وهو ما يتصل بأهم خصيصة من خصائص اللغة العربية ونعني بها الاشتقاق بصنفيه الأصغر والأكبر كما استنه ابن جني وضبطه في خصائصه. وهذا ما يجعل بالإمكان إخضاع جزء من اللغة لآلية القياس : «إنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف نحو قولهم إن المصدر من الماضي إذا كان على وزن «أفعل» يكون «مُفْعَلا» بضمّ الميم وفتْح العين نحو : «أدخلته مُدْخَلاً. ولو أردت المصدر من «أكْرمْتُه» على هذا الحد لقلت «مُكْرَمًا»، قياسا ولم تحتج فيه إلى السماع، وقد كان ينبغي أن يقدم هذا العلم على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها، من غير تركيب، ومعرفة الشئ في نفسه قبل أن يتركّب، ينبغي أن تكون مقدمةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب» (6).

إن هذا الوعي الذي وجد عند اللغويين - بانتظام بنية الكلمة العربية، وخضوعها لنسق يمكن ضبطه وتقنينه والقياس عليه - هو الذي تأسست عليه جهودهم الأولى في التأليف المعجمي؛ فقد فتح بَابَهُ الخليل في معجمه «العين»، وكان المدخل الرئيسي إلى مادته المعجمية التقليبات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمة أو صيغتها والتي تولد دلالات جديدة تربطها صلة رحم بالدلالة الأولى للجذر، وبذلك كان كل مدخل معجمي إنما هو مشروع مفتوح لإمكانيات نظرية يمكن توليدها واشتقاقها من الجذر الواحد، دون أن تدخل كلها مجال الإنجاز الفعلي أو الاستعمال اللغوي عند المتكلم.

إن هذه الدلالات الكامنة في بنية الكلمة الواحدة هي التي تتيح للمتكلم توظيفها في سياقات التواصل المختلفة التي تقتضي استعمالات لغوية لامتناهية ولكن رصيدها

(6) ابن عصفور الإشبيلي : الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط. 4، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (1979)، ج1، ص ص 30-31.

اللغوي متناه، لأنه ليس بوسع المستعمل المتكلم أن يحيط بكل الإمكانيات النظرية التي يمكن توليدها من الجذور في معجم لغته، ولكنه باستيعابه لقوانين تقليبها واشتقاقها يمكنه أن يولّد من عدد محدود من الكلمات عددا لا متناهيا من الصيغ المشتقة منها بما يسد حاجات التبليغ : «إن ما كان من الكلام على فَعْلٍ فتكسيره على أفْعُلٍ ككَلْبٍ وأكْلُبٍ وكعب وأكعُبٍ، وفَرْخٍ وأفْرُخٍ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفْعالٍ نحو جَبَلٍ وأجْبَالٍ وعُنُقٍ وأعْنَاقٍ وإبلٍ وآبالٍ وعَجُزٍ وأعْجَازٍ. فليْت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاسُ عليه غيره، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحْتشِم من تكسيره على ما كسّر عليه نظيره ؟ لا بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه وذلك كأن تحتاج إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة : أرْجازٌ ، قياسا على أحمال وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى (. . .) ولا تحتاج أن تتوقف إلى أن تسمعه، لأنه لو كان كذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد» (7).

وإن هذا المنهج الاستقرائي الوصفي يوفر جهدا كبيرا كان من الممكن أن يبذل في ملاحظة الظواهر الغريبة أو النادرة أو الشاذة وهو الذي أفضى إلى ظهور ما يعرف بالقياس الاستقرائي أو قياس النصوص وهو قياس يستند إلى مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية المعتمدة مروية كانت أو مسموعة. ويعتبر ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها ورفض ما شذ عنها من نصوص تثبت هذه الظواهر مهما كان مصدرها.

وهذا النوع الأول الذي مارسه النحاة يفيد المتكلم والمستعمل بما يقدمه له من كشف عن القواعد المطردة، وبهذا يمكنه من أن يتمثل المقاييس العامة التي يستند إليها في كل حدث لغوي أو فعل كلامي.

وإن المنهج الاستقرائي للقياس في المراحل الأولى للبحث اللغوي قد اقتضى من اللغويين :

أ) تحديد معنى الاطراد، والمسالك التي تنتهج لاستكشاف المطرد من غير المطرد.

ب) صياغة الظواهر العامة المطردة في قواعد جامعة كلية لا تقبل النقض أو الخروج عنها. وقد توسعوا في التقعيد نتيجة عاملين اثنين :

(7) ابن جني : الخصائص، ج2، ص ص 40-42.

1) العامل الأول : استخدام التأويل لتعديل ما يخالف القواعد الموضوعة من النصوص.

2) الثاني : تطور مفهوم الاطراد الذي لم يعد يحيل إلى ما هو شائع وتتضافر كل النصوص على تأكيده، وإنما إلى ما يوجد «غالبا» في «كثير» من النصوص.

إن قياس النصوص كان يستند إلى تتبع اطراد الظواهر وشيوعها ثم تطور ليحيل إلى تلك العملية الذهنية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعضها، فهو حمل لنصوص على نصوص أو لأحكام على أحكام أخرى. وما يقاس في النصوص هو :

أ) الصيغ: إذ تلحق الصيغ غير المنقولة بالصيغ والأقيسة المنقولة وتعامل معاملة ما تلحق به أي الأصل. فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

ب) قياس الظواهر أو الأحكام : وهو قياس على القواعد لا على النصوص.

وقد ميز اللغويون والنحاة خاصة بين أصناف أربعة من القياس:

1) قياس الكثير المطرد على المطرد ؛

2) قياس المجهول على المطرد ؛

3) قياس المعروف على المشكوك في ثبوته؛

4) قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه.

إن الأخذ بهذا القياس الشكلي المنطقي قد أفضى إلى طرد اللغويين لأحكامهم وتعميمها ورفضهم لما ناقضها حتى وإن كان من المرويات أو المسموع في لغة التداول في بعض اللهجات. ومن هنا ظهرت في النحو مقولة «الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه»، ولكن ما غاب عن أذهان النحاة العرب هو أن ما نعت بالشاذ أو النادر وغير المطرد من ظواهر لغوية، قد يكون صور إنجاز لغوي لإحدى اللهجات العربية التي أقصيت من دائرة الحجية ولم تعتمد في الاستشهاد بها زمن جمع المدونة اللغوية. وهذا ما جعل الدرس النحوي بعد أن مارس في مراحله الأولى منهجا استقرائيا وصفيا سليما، مبحثا معياريا تقعيديا : سلط المعيار حكما على الاستعمال بعد أن اشتق منه، وجرده من مختلف صوره وإنجازاته العينية.

وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن تاريخ الدرس النحوي اتسم بالصفوية نسبة إلى مبدإ المحافظة على صفاء اللغة. إذ أن النحاة اعتبروا كل تغيير يطرأ على قواعد اللغة التي جردوها واستنبطوها من الاستعمال إنما هو فساد وخلل يصيب إطلاق قوانينها، وهو

شذوذ لا بد من مقاومته؛ وهو ما يفسر كيف تولد عن النظرة الصفوية مبدأ المقاييس التقنينية التي تنطلق من الموقف الزجري لتتخذ من المعيار حق زجر الاستعمال وردع ظواهر التغيير فيه(8). وبهذا التقدير ينعت الدرس اللغوي العربي النحوي والمعجمي بأنه معياري (Grammaire Normative) إذ تأسست فيه تصورات لطبيعة الظاهرة اللغوية على إعطاء الأولوية أو الغلبة لـ «القانون» و«القاعدة» و«النمط» و«السنن» و«المعيار» في علاقتها بالاستعمال أو بما يشذ من الاستعمال عن هذه المستويات النمطية.

إن هذه البدائل والمترادفات تختزل في ثنائية المعيار والاستعمال وهي الثنائية المتحكمة في الفكر اللغوي التقعيدي. وإذ نتناولها فإنّما نتناولها من موقع اللسانيات أي موقع وجهة نظر علم له سننه واستقلاله المعرفي وهو علم لا ينفي علم النحو ولا ينقضه، وإنما يختلف عنه في مقاربته لنفس الموضوع وهو اللغة. ففي حين يرضخ النحو الاستعمال للمعيار، فإن اللسانيات تقر للاستعمال بحق مراجعة المعيار أو القاعدة. وذلك أن المعيار مرتبط عضويا بالاستعمال وأن الاستعمال مرجعه المعيار بالضرورة. وليس الفصل إلا فصلا منهجيا. هذه الإشكالية أو هذا التعالق بين طرفي الثنائية يضعنا أمام القضية الأم وهي أصل الوصف اللغوي أو منشأ وصف اللسان الطبيعي بدءا. إذ أن عملية الوصف هي التي تجعلنا نواجه في الزمن التقديري أو الافتراضي وجهي العملة الواحدة (الوجه المعياري / الوجه الاستعمالي). فكل لسان طبيعي هو سابق في وجوده لعملية وصفه، إذ وجود الشئ سابق لعلم الشئ. وليس من لسان طبيعي إلا وهو قابل للوصف وللعقلنة أي أن يعقله الفكر البشري ويستنبط بنيته الداخلية.

وهذان المعطيان : تضمن اللغة لنظام داخلي قابل للعقلنة من جهة واستعداد العقل لاستنباط النظام المعقلن للغة يتضافران على تحويل ثنائية القاعدة والاستعمال إلى انصهار في عملية الوصف.

فالسابق مع الحاضر: أي الاستعمال من حيث هو سابق في الوجود لعلمه وهو النحو يفضي إلى خروج المعيار من الاستعمال، وبذلك تتحول اللغة إلى أداة واصفة للغة، وينبني النحو على افتراض لحظة زمنية هي لحظة تقديرية باعتباره يفترض فيها مستنبط القاعدة أن الاستعمال اللغوي قد توقف عن الحركة فيثبت بالوصف وتلك اللحظة

(8) عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص ص 20-25.

الزمنية هي في تقدير النحاة القرن الرابع الهجري.

آنيا : البعد الآني : Synchronique في هذه اللحظة يكون المعيار أو القاعدة صورة أمينة للاستعمال وبهذا تقتضي تلك اللحظة الآنية إذعان المعيار للاستعمال والمعيار الذي يتأسس كحركة مضادة للإستعمال أي للتغير والتحول عبر الزمن، وبهذا يتحول النحو من علم وصفي إلى علم معياري يؤكد قانون ما يجب، ويتضمن الإقرار بأنه تقنين أو تقعيد مخالف لما هو بالفعل أو صائر بالقوة في اللغة الموصوفة.

وبهذا تتمايز اللسانيات عن الموقف المعياري إذ تدعو إلى أن يراجع النحو قواعده وأحكامه بحسب حركة الاستعمال، وبذلك نفهم كيف أن اللسانيات هي إقرار للنحو وتجاوز له في نفس الوقت، إذ تتضافر فيها الأبعاد الثلاثة التالية :

(1) البعد النشوئي : أصل الوصف اللغوي؛

(2) البعد الآني : بناء النحو ؛

(3) البعد الزماني : إطلاق القاعدة وسلطة المعيار النحوي.

إن الحقيقة التي بها نختم والتي تستند إلى أن وجود الشئ سابق لعلمه وبنوع من المقايسة نقول إن اللغة العربية قديما أو حديثا توجد مستقلة عن النحو الذي يصفها ويعقلن بنيتها ونظامها الداخلي ويستنبط قواعدها.

استتباعا لهذه المسلمة لاينتظر من أي نحو أو أي وصف لساني قديم أو حديث أن يصف اللغة العربية بما لا يدع مجالا للحاجة إلى وصفها مرة ثانية. ومهما كانت قيمة النحو الذي وضعه القدماء والجهد التقعيدي الذي مارسوه، فإن هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها، إضافة إلى أنها لا تحمل نفس الجهاز المفاهيمي أو النظري الذي استند إليه النحو العربي. وهي أنحاء بديلة لنسق قواعد القدماء من شأنها أن تمكننا من معرفة معطيات اللغة العربية الحديثة كما تمكننا من معرفة معطيات اللغة العربية القديمة والتثبت من المعطيات التي ضبطها النحاة العرب هل هي معطيات فعلية أم لا .

فإذا كان النحاة العرب قد حددوا ضوابط في اختيارهم للمعطيات اللغوية المعتمدة في الوصف، مما جعل هذه المعطيات غير تمثيلية بالنسبة إلى وصفهم وإلى مختلف صور الاستعمال اللغوي، فإنّهم مع ذلك قد صرحوا بأن ما يقدمونه من أمثلة تتنزّل منزلتين مختلفتين :

(1) بعضه من «كلام العرب» أي أخذ عن الأعراب وسمع عنهم.

(2) بينما البعض الآخر «تمثيل ولا يتكلم به» أي يؤتى به للتعليل دون أن يكون معطًى لغويًا في الاستعمال حقيقيا، وهو ما يجعل من هذه المعطيات اللغوية التي اعتمدها القدماء - إلى جانب كونها ناقصة أو غير ذات قيمة تمثيلية - معطيات زائفة أو موضوعة في بعض الأحيان أي من وضع النحوي الواصف.

وطبيعة اللغة الموصوفة هي التي أفضت إلى المأزق المنهجي في معالجتها، وقد جعل من النحو العربي نحوا لا يُقعّد لكل العربية وإنما يقعّد لجزء منها.

منيـــــة الحمامـي
كليـــــة الآداب بمنوبـــة - تونـــس